قراءة في و اقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)

A reading of the reality of sustainable local development in shadow regions in Algeria within the outline of the economic recovery program (2020-2024)

د. بن معتوق صابر

جامعة برج بوعريريج، (الجزائر)

sabir.benmatoug@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2021/05/01 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/18 تاريخ النشر: 2021/05/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024) في إطار تحسين معيشة السكان بالمناطق المعزولة وتحقيق التوازن الإقليمي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى، أن الدولة الجزائرية أعطت اهتماما كبيرا لتحقيق التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل، وتجسد ذلك من خلال برنامج مناطق الظل الذي يدخل في إطار مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2010- 2014)، حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دج في مختلف المجالات، مثل فك العزلة والتزود بمياه الشرب، الكهرباء والغاز، الصرف الصحي، تحسين ظروف التمدرس، الصحة الجوارية...الخ، تم إنجاز منها 7276 مشروعا، أي ما يعادل نسبة 89.35% من الأهداف المحددة لسنة 2020، كما سطرت أيضا إنجاز 19 859 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار دج في انتظار الحصول على التمويل.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية المستدامة؛ مناطق الظل؛ مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي ؛ الجزائر.

Abstract:

This study aims to analyze the reality of sustainable local development in shadow areas in Algeria within the outline of the economic recovery program (2020-2024) in the context of improving the livelihood of the population ,areas and achieving regional balance.

This study has, the most important of which is that the Algerian state has given great attention to achieving sustainable local development in the shadow areas, and this has been embodied through the Shadow Areas Program, which falls within the framework of the economic recovery program plan (2010-2014). Developmental funding is available at a value of 188.42 billion Algerian dinars in various fields, such as removing isolation and supplying drinking water, electricity and gas, sanitation, improving school conditions, neighborhood health ... etc, of which 7276 projects have been completed, equivalent to 89.35% of The objectives set for the year 2020, it also stipulated the completion of 19 859 development projects, with a total amount of 292 billion Algerian dinars, pending access to financing.

key words: Sustainable Local Development; Shadow areas; Plan of the economic recovery program; Algeria.

1.مقدّمة:

سعت الدولة الجزائرية من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، إلى تجسيد وتحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين ظروف معيشة المواطنين، من خلال المبالغ المرصودة لهذا البرنامج وحصة التنمية المحلية منها، وذلك بهدف تغذية شرايين التنمية المحلية والحفاظ على استمراريتها واستدامتها، ورغم كل ذلك لم يتحقق الهدف المنشود، وظهرت مؤخرا عدة مناطق بالجزائر تعاني العزلة والتهميش، أُطلق عليها اسم مناطق الظل، وهو ما دفع بالدولة الجزائرية إلى إطلاق مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)، تحتل فيه مناطق الظل أهمية كبيرة، من أجل إحداث تنمية محلية مستدامة في هذه المناطق وإعادة بعثها من جديد في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية وحتى السياسية.

- **إشكالية الدراسة:** إن الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي التالي: **ما هو واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)؟.**

- **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، نذكر أهمها في ما يلي:

- التأصيل النظري للتنمية المحلية المستدامة ومناطق الظل؛

- تحليل واقع التنمية المحلية في الجزائر في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)؛

- التعرف على واقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في إطار مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)؛

- **منهج الدراسة:** حتى نتمكن من الإجابة على الإشكال المطروحة أعلاه وتحليل أبعادها، والإلمام بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي، لكونه يلاءم طبيعة الموضوع المدروس من خلال وصف وتحليل مختلف مكوناته وأجزائه.

- **محاور الدراسة:** لقد تناولنا دراسة هذا الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية المستدامة؛

ثانياً: واقع التنمية المحلية المستدامة في الجزائر ضمن برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)؛

ثالثاً: مكانة التنمية المحلية المستدامة لمناطق الظل في الجزائر ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024).

2. مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية المستدامة

تُعتبر التنمية المحلية المستدامة أحد الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية، لأنها تهدف إلى خلق التوازن التنموي على المستوى المحلي، من خلال مشاركة الأفراد والمجتمع المدني في إحداث تنمية محلية مُستدامة.

1.2 مفهوم التنمية المحلية المستدامة:

قبل إعطاء مفهوم للتنمية المحلية المستدامة لابد من التطرق في البداية إلى مفهوم التنمية المحلية، حيث قُدمت لها عدة تعاريف، نذكر أهمها فيما يلي:

- التنمية المحلية هي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا (زوين، 2020، صفحة 151).

- التنمية المحلية هي مجموع العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود المحلية الذاتية، والجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، لكي تُشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني (عبد المطلب، 2001، صفحة 13).

- التنمية المحلية هي العملية التي يمكن بواسطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي للارتقاء بمستوى الجماعات والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك الجماعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة (برابح، 2017، صفحة 57).

كما قدمت أيضا عدة تعاريف للتنمية المحلية المستدامة، نذكر أهمها فيما يلي:

- التنمية المحلية المستدامة هي تلك العملية التي يتمكن من خلالها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه، وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر (باطويح، 2018، صفحة 10).

- التنمية المحلية المستدامة هي عبارة عن نقطة التقاء لجميع السياسات والأهداف التنموية في سياق نظرة شمولية متعددة الاختصاصات على المستوى المحلي، تهدف للوقوف عند المؤهلات التنموية وتوظيفها بشكل يوفق بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على مقومات البيئة المحلية والإقليمية (برابح، 2017، صفحة 62).

ولقد زاد الاهتمام بالتنمية المحلية المستدامة لعدة مبررات، يمكن تلخيصها في الشكل التالي:

شكل رقم 01: دو افع ومبررات الاهتمام بالتنمية المحلية المستدامة

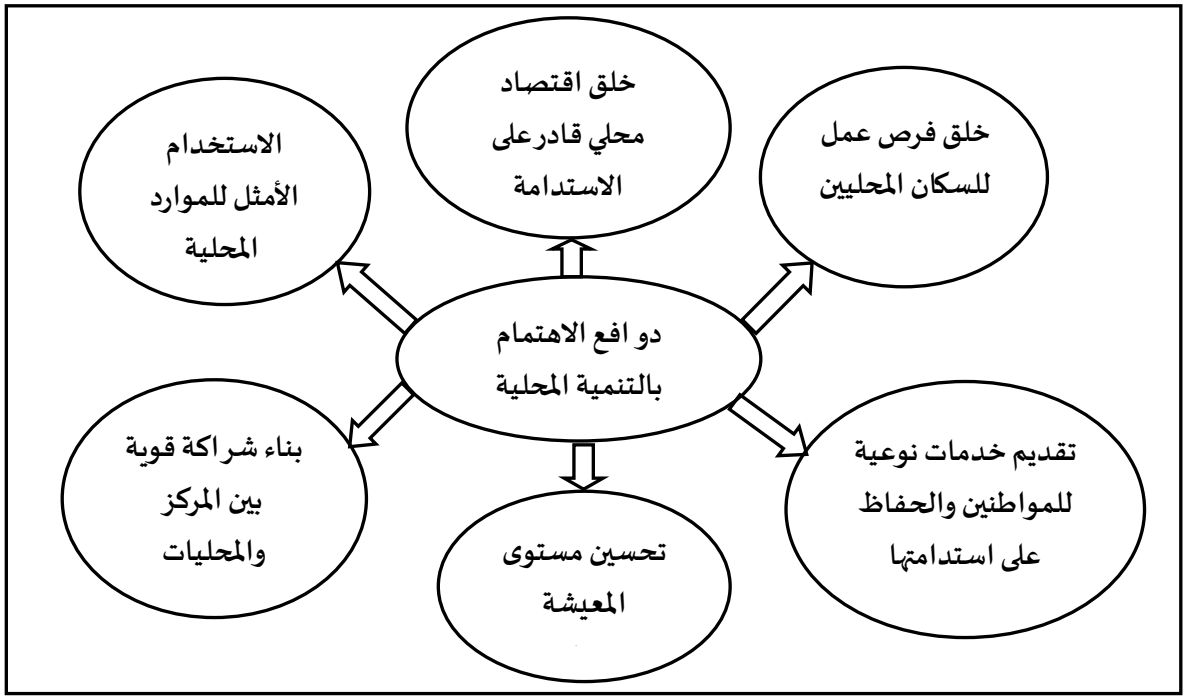

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على: (باطويح، 2018، صفحة 9).

2.2 أبعاد التنمية المحلية المستدامة:

تحتوي التنمية المحلية بمفهومها التقليدي على بعدين، هما البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي، وبإدراج مصطلح الاستدامة لها أُضيف لها بعد ثالث، وهو البعد البيئي من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف وحماية حقوق الأجيال القادمة، وعليه فإن التنمية المحلية المستدامة ترتكز على ثلاثة أبعاد أساسية، وهي (زوين، 2020، الصفحات 154-155):

- **البعد الاقتصادي:** يركز هذا البعد على رفاهية المجتمع المحلي إلى أقصى حد مع القضاء على الفقر، وذلك باستغلال الموارد الطبيعية أحسن استغلال مع التركيز على الفقراء في الدرجة الأولى، وينبع هذا البعد من كون البيئة هي كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشاكل من أجل توفير الجهد والمال والموارد؛

- **البعد الاجتماعي:** والذي يركز على حق الإنسان المحلي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية المحلية والخدمات البيئية والاجتماعية، بحيث يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية من مأوى، مطعم، ملبس، هواء وغيرها من الاحتياجات، فضلا عن الاحتياجات الكمالية لرفع مستوى معيشته (عمل محترم، توفر وسائل الراحة والترفيه، الوقود،...) وكل هذا بدون تقليل فرص الأجيال القادمة؛

- **البعد البيئي:** ويتمثل في حماية البيئة المحلية من خلال تسخير أفراد المجتمع المحلي في خدمتها وحمايتها والحد من تلوثها والحفاظ على مواردها والحد من كل أشكال الاستنزاف، بما يمكن البيئة المحلية من توفير نفس الفرص لأبناء الأجيال الحالية والمستقبلية للمجتمع المحلي في استغلالها.

3.2 أهداف التنمية المحلية المستدامة:

التنمية المحلية المستدامة الناجحة هي التي تبني وتُعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي والهادف إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة، وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم، لذلك يجب أن تكون أهدافها ذات أبعاد مختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية...)، ومن أهم هذه الأهداف نذكر (شريفي، 2009، الصفحات 52-54):

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية، والأملاك المحلية وترشيد استخدامها؛
- دعم الأنشطة الاقتصادية المُنتجة للثروات (زراعة- صناعة- خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية، بما فيها أنشطة الأُسر والعائلات، وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاثف وتوحيد الجهود؛
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات، وحتى داخل الإقليم الواحد؛
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم، من خلال مراعاة الخصوصية التي تُميز كل جهة؛
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدماتية؛
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص المحلي والأجنبي؛
- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف الأنشطة القطاعية الاقتصادية والاجتماعية؛
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المُراد القيام بها؛
- تحسين ظروف حياة المواطنين من خلال تطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية، وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي، وتثبيت السكان في المناطق الريفية؛
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز والكهرباء، الاتصالات والمواصلات، التربية والتكوين، الرياضة والترفيه، الثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية)؛
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش، ودعم الفئات الضعيفة وإدماجها في المجتمع؛
- القضاء على البناء غير اللائق، من خلال توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات ضعيفة الدخل وإخلاء أسطح وأقبية البنايات؛
- التصدي ومحاربة مختلف الآفات الاجتماعية (الجريمة والعنف، السرقة، المخدرات...) والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المُنظمة، وتنظيم الندوات والمُحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

3. و اقع التنمية المحلية المستدامة في الجز ائرضمن برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)

لقد اهتمت الجزائر اهتماماً كبيراً بالتنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية المحلية المستدامة بصفة خاصة، وهذا من خلال عديد البرامج الذي قدمتها في هذا الإطار، ومن أهم هذه البرامج نجد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2014)، والذي تم تقسيمه إلى ثلاثة برامج أساسية، كالتالي:

1.3 برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

يهدف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) إلى تحقيق جملة من الأهداف التي تتمحور كلها حول تحقيق التنمية المحلية المستدامة، ومن هذه الأهداف نذكر ما يلي (سعودي، 2016، صفحة 213):

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية؛
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
- تطوير المنشآت الصحية وتحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية وتطوير المنشآت والمرافق الجوارية؛
- توسيع شبكة الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي في الجنوب.

لقد خُصص لهذا البرنامج مبلغاً مالياً قُدر بحوالي 525 مليار د.ج، للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحة، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، كالري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 01: التوزيع القطاعي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	قيمة البرنامج (مليار دينار جز ائري)					النسبة %
	2001	2002	2003	2004	2004-2001	
الأشغال الكبرى	93	77.8	37.6	2	210.4	40.1
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114.2	21.7
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.2**	**20.5**	**525**	**100**

المصدر: (سعودي، 2016، صفحة 215).

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التنمية المحلية المستدامة جاءت في المرتبة الثانية بعد الأشغال الكبرى، حيث خُصص لها ما مقداره 114.2 مليار دج، أي ما نسبته 21.7% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهذا ما يؤكد على توجه الدولة الجزائرية لتحسين مستوى معيشة المواطن وتنميته محلياً.

2.3 البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009):

خُصص لهذا البرنامج مبلغاً مالياً قُدر بحوالي 4202.7 مليار د.ج، ويمكن توضح توزيع هذا المبلغ وحصة التنمية المحلية المستدامة منه في الجدول التالي:

جدول رقم 02: التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005- 2009)

القطاعات	المبلغ (مليارد.ج)	النسبة (%)
أولاً: برنامج تحسين ظروف معيشة السكان، منها: - السكنات، الجامعة، التربية الوطنية، التكوين المهني، الصحة العمومية، الماء الشروب، الثقافة، الشباب والرياضة، إيصال الكهرباء والغاز للبيوت، أعمال التضامن الوطني، إنشاء مؤسسات للعبادة، عمليات تهيئة الإقليم، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، تنمية مناطق الهضاب العليا.	1908.5	%45.42
ثانياً: برامج تطوير المنشآت الأساسية، منها: - قطاع النقل، الأشغال العمومية، قطاع المياه (السدود والتحويلات)، وقطاع تهيئة الإقليم.	1703.1	%40.52
ثالثاً: برنامج دعم التنمية الاقتصادية، منها: - الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار، السياحة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.	337.2	%08.02
رابعاً: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها، منها: - العدالة، الداخلية، المالية والتجارة، البريد والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، قطاعات الدولة الأخرى.	203.9	%04.85
خامساً: برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال.	50.0	%1.19
مجموع البرنامج الخماسي (2005- 2009)	4202.7	%100

المصدر: (زقرير ، 2015، صفحة 190)

نلاحظ من خلال هذا الجدول اهتمام الدولة المتزايد بالتنمية المحلية المستدامة، حيث احتلت التنمية المحلية المستدامة المرتبة الأولى ضمن برنامج تحسين ظروف معيشة السكان والمجتمعات، حيث خُصص لهذا المجال مبلغ قدره 1908.5 مليار د.ج، أي أنه استحوذ على نسبة 45.42% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهو تكملة لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية، ويعد تحسين ظروف المعيشة للسكان عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على إنتاجية عنصر العمل. ولقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات، حيث استفاد قطاع السكن من النصيب الأكبر بقيمة 555 مليار دج، ثم يليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار دج، وذلك في شكل

إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية (سعودي ، 2016، الصفحات 234- 235)، إضافةً إلى اهتمام الدولة بدعم برامج التنمية الاقتصادية، حيث تم تخصيص لها 337.2 مليار د.ج، أي نسبة 08.02% من المبلغ الإجمالي للبرنامج.

3.3 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014):

يمثل برنامج الاستثمارات العمومية (2010- 2014)، حيثُ خُصص لهذا البرنامج مبلغا مالياً قُدر بحوالي 21124 مليار د.ج، أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار. ولقد حظيت التنمية المحلية، خاصةَ البشرية منها بحصة الأسد في هذا البرنامج، حيث خُصص لها ما مقداره 10122 مليار د.ج، أي ما يُعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج (زقرير، 2015، صفحة 191)، كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم 03: التوزيع القطاعي لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014)

القطاعات	المبلغ (مليار د.ج)	النسبة (%)
أولاً: المحور المتعلق بالتنمية المحلية والبشرية، منها: - التربية الوطنية، التعليم العالي، التعليم والتكوين المهنيين، الصحة، السكن، الطاقة قطاع المياه، التضامن الوطني، الشباب والرياضة، المجاهدين، الشؤون الدينية، الثقافة والاتصال.	10122	%49.59
ثانياً: المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية، منها: - النقل، الأشغال العمومية، تهيئة الإقليم والبيئة.	6448	%31.59
ثالثاً: المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية، منها - الجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، العدالة، قطاع المالية، قطاع التجارة، إدارة العمل.	1666	%08.16
رابعاً: المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية، منها: - الفلاحة، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، تحديث وإنشاء 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، تعزيز قدرات التقييس الصناعي.	1566	%07.67
خامساً: المحور المتعلق بمكافحة البطالة، منها: - دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة.	360	%01.76
خامساً: المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال، منها: - تطوير البحث العلمي، التجهيزات الموجهة لتعميم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، إقامة الحكم الالكتروني.	250	%01.22
مجموع البرنامج الخماسي (2010- 2014)	21124	%100

المصدر: (زقرير ، 2015، صفحة 190)

نلاحظ من خلال الجدول السابق اهتمام الدولة بالمحور المتعلق بالتنمية المحلية والبشرية، حيث خُصص له مبلغ 10122 مليار دج، أي ما يعادل ما نسبته 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد انبثق هذا من الأهمية التقليدية التي توليها الدولة لرفاهية السكان في ظل احترام قواعد العدالة الاجتماعية،

وتعزيز روابط التماسك الوطني، وتزويد البلاد بموارد بشرية مؤهلة وضرورية للتنمية الاقتصادية المستدامة الشاملة، من خلال انجاز المؤسسات التعليمية، مؤسسات التكوين المهني، وتوفير المقاعد والتجهيزات البيداغوجية في الجامعات، وذلك من أجل ترقية اقتصاد المعرفة، وإنشاء المستشفيات العمومية، وتحديث الأجهزة الطبية، وتحسين المستخدمين الطبيين وشبه الطبيين، تمويل ودعم انجاز السكنات، ربط المنازل بالكهرباء والغاز، والربط بشبكة المياه الشروب، والعناية بقطاع الشباب والرياضة من خلال إنشاء المركبات الرياضية ومراكز الترفيه العلمي وتكوين مؤطري التربية الرياضية، صون ذاكرة ثورة التحرير الوطني، تحديث وسائل الاتصال العمومي وتكريس التضامن الوطني من خلال مساعدة المحرومين ومعدومي الدخل وإنشاء شبكة من المؤسسات المفتوحة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة (زقرير، 2015، الصفحات 192- 193).

وفي هذا الإطار فقد تم ما يلي (سعودي، 2016، صفحة 241):

- إنشاء ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600.000 مكان بيداغوجي جامعي و400.000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- إقامة أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية، منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات، إضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- 02 مليون وحدة سكنية، منها 1.2 مليون وحدة تم تسليمها خلال الفترة الخماسية، وتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية 2014؛
- توصيل 01 مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزود بالماء الشروب على الخصوص، من خلال انجاز 35 سدا و25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر؛
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، منها 80 ملعبا و160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب.

4. مكانة التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024)

لقد كثر الحديث في الآونة الأخيرة في الجزائر على واقع التنمية المحلية في مناطق الظل، بعد لقاء الحكومة مع الولاة في 16 و17 فيفري 2020، أين عرض رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون تقريرا مصورا عن الأرياف والمناطق المحرومة والمهمشة في الجزائر، وأطلق عليها اسم مناطق الظل، وأمر بوجوب إجراء مسح شامل لهذه المناطق بهدف إحداث التنمية بها، وفي هذا الإطار سارعت الحكومة وعلى رأسها وزارة الداخلية والجماعات المحلية بإحصاء هذه المناطق واتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لإحداث تنمية حقيقية وشاملة بها، كما أخذت مناطق الظل نصيبا من مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) الذي أقره رئيس الجمهورية بهدف تحقيق تنمية اقتصادية شاملة خارج قطاع المحروقات.

1.4 مفهوم مناطق الظل:

تعرف مناطق الظل على أنها تلك المناطق المعزولة والنائية والمُهمشة والمحرومة من التنمية، وتتميز هذه المناطق بطبيعة موقعها الجغرافي كونها مناطق جبلية أو سَهبِية أو صحراوية أو مناطق حدودية مع الدول المجاورة أو المناطق في الحدود بين الولايات...الخ، كما تعد هذه المناطق طاردة للسكان لغياب البنى التحتية من شبكات الطرق البلدية والمسالك الريفية، وكذا الربط بشبكات الكهرباء الريفية والغاز الطبيعي، ونقص أو انعدام المياه الصالحة للشرب...الخ، إضافةً إلى عدم وجود مدارس ومرافق صحية نهائيا أو موجودة ولكنها مغلقة، وفي حالة وجودها فهي غير مجهزة وتُقدم خدمات سيئة وغير كافية، كل هذه المعطيات أدت إلى غياب عدالة الإقليم وخلل واضح في التوازن الإقليمي (بن فردي، 01 أفريل 2020).

كما يمكن تعريف مناطق الظل على أنها البلديات والقرى والأرياف الموجودة خارج التصنيف من الأساس، تتقاطع فيها مشاكل غياب الأساسيات والنقص الواضح في التغطية الكهربائية والغاز وغياب الربط بشبكة المياه الصالحة للشرب، وانعدام الرعاية الصحية، إضافة إلى بُعد مراكز التعليم وغياب شبه تام لوسائل الترفيه (قدادرة، 22 أكتوبر 2020).

بناءً على ما سبق يمكن تعريف مناطق الظل على أنها عبارة عن نقاط سوداء منتشرة عبر جميع التراب الوطني ومتمركزة بشكل كبير في القرى والأرياف والبلديات النائية والمعزولة، إضافة إلى أطراف المدن التي تعتبر هي كذلك مناطق ظل، وتتميز بقلة وجود أو انعدام أبسط مقومات الحياة، كالمياه والكهرباء والغاز، والطرقات، إضافةً إلى انعدام مراكز التعليم والمرافق الصحية وأماكن اللعب والتسلية...الخ.

2.4 آثار عملية تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في الجزائر:

إن تحقيق التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل ستكون لها عدة آثار إيجابية، نذكر منها ما يلي (بن فردي، 01 أفريل 2020):

- جعل مناطق الظل هذه أكثر جاذبية للسكان، مما يحد من النزوح الريفي نحو المدن؛
- إن تحقيق التنمية بمناطق الظل يمكن أن يؤدي إلى الهجرة العكسية من المناطق الحضرية نحو الأرياف والقرى وبالتالي تحقيق عدالة الأقاليم؛
- إن إنشاء تجمعات ومراكز ريفية بمناطق الظل سيخفف الضغط السكاني على المدن، خاصة الكبرى منها التي تعرف اختناقا كبيراً؛
- جعل مناطق الظل في حالة التنمية أكثر ديناميكية وحركية في العملية الاقتصادية عموما وفي الاستثمار الريفي والمنزلي خصوصا؛
- إحداث تجمعات ونقاط حياة جديدة اجتماعية واقتصادية على مستوى مناطق الظل وتفعيل مساهمتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية؛
- القضاء على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وحتى في ممارسة الحياة السياسية.

3.4 و اقع التنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)

1.3.4معطيات عامة حول التنمية بمناطق الظل في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)

فيما يلي نعطي بعض المعطيات المتعلقة بمناطق الظل والمشاريع التنموية المبرمجة بها ونسبة الاتجار المنتظرة إلى غاية نهاية عام 2021 (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فيفري 2021، صفحة 52):

- إجمالي عدد مناطق الظل المحددة: 587 13 منطقة ظل؛
- إجمالي عدد المشاريع المحددة للترقية: 000 327 مشروع؛
- السكان المعنيون: 8.5 مليون، أي حوالي 20% من مجموع السكان؛
- الغلاف المالي اللازم: 480.42 مليار؛
- المشاريع التي تتوفر على التمويل 841 12 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 188.42 مليار؛
- المشاريع التي لا تتوفر على التمويل 859 19 مشروع بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار.

وقد وزعت الأهداف حسب كل سنة:

- الهدف المتوخى في سنة 2020 هو إنجاز143 8 مشروع تنموي؛
- الهدف المتوخى في سنة 2021 هو إنجاز 698 4 مشروع تنموي.

2.3.4 عدد المشاريع التنموية في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)

يمكن ذكر عدد المشاريع الموجهة للتنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل حسب مختلف القطاعات، والتي تتوفر على التمويل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024) في الجدول التالي:

جدول رقم 04: المشاريع التنموية الممولة في مناطق الظل حسب القطاعات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)

القطاعات الفرعية	المشاريع التنموية الممولة	
	العدد	المبالغ (مليار دينار)
التزود بمياه الشرب	2465	30.66
الصرف الصحي	1737	24.69
الربط بالكهرباء	1352	16.77
التزويد بالغاز	998	23.96
تحسين ظروف التمدرس	1436	11.49
النقل العمومي	41	0.39
فك العزلة	3216	67.73
الإنارة العمومية	693	4.75

الصحة الجوارية	364	2.76
فضاءات الألعاب	356	3.27
مكافحة زحف الرمال	3	0.058
التغطية الأمنية	66	0.63
المخاطر الطبيعية	114	1.26
المجموع	**12841**	**188.42**

المصدر: (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فيفري 2021، صفحة 53).

ويمكن تمثيل عدد المشاريع الموجهة للتنمية المحلية المستدامة بمناطق الظل حسب مختلف القطاعات، والتي تتوفر على التمويل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024) في الشكل الموالي:

شكل رقم 02: عدد مشاريع التنمية المحلية التي تتوفر على التمويل بمناطق الظل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)

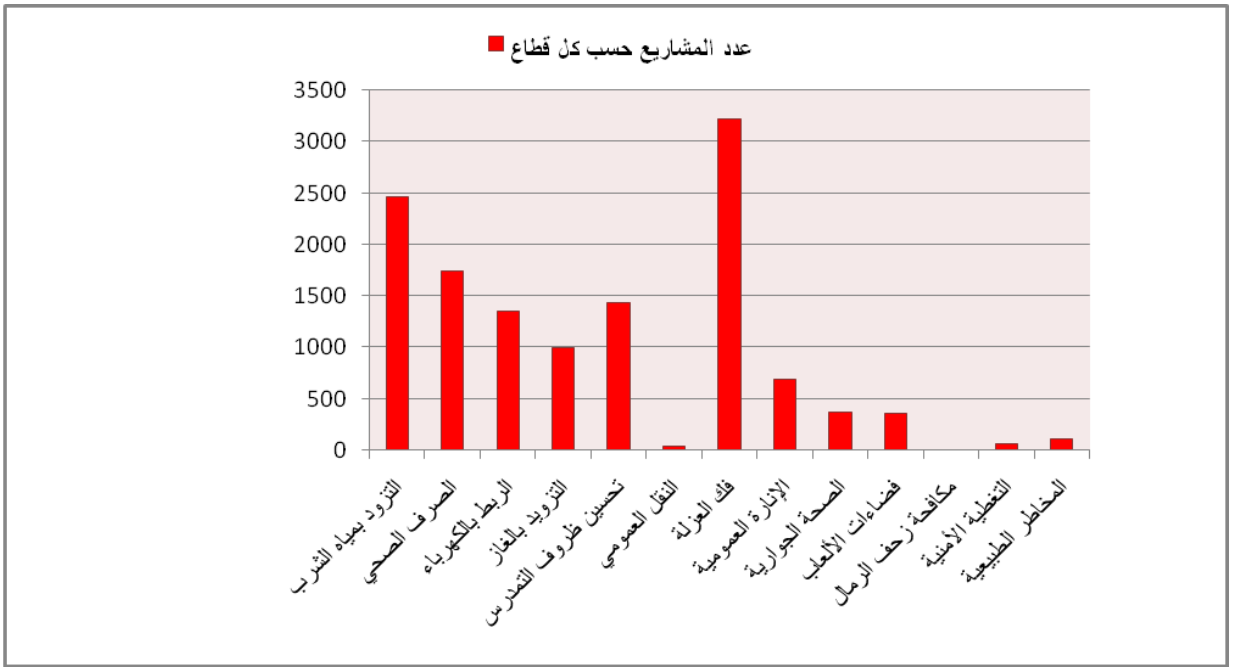

المصدر: من إعداد الباحث، اعتمادا على الجدول السابق رقم 04.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين توجه الدولة الجزائرية نحو الاهتمام بالمناطق الهشة، المحرومة والمعزولة على مستوى التراب الوطني في إطار برنامج الظل الذي يدخل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)، حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دج، إلى جانب 19 859 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار لا يتوفر على التمويل في الوقت الحالي، كما نلاحظ أيضا أن القطاع الفرعي الخاص بفك العزلة عن مناطق الظل قد أخذ حصة الأسد من مجموع المشاريع التنموية الممولة المبرمجة، حيث احتل المرتبة الأولى بـ 3216 مشروع،

وهو ما يمثل نسبة 25.04% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبملغ انجاز قدره 67.73 مليار دج، ثم يأتي في المرتبة الثانية القطاع الفرعي الخاص بالتزود بمياه الشرب بـ 2465 مشروع، أي ما يعدل 19.19% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 30.66 مليار دج، أما القطاع الفرعي الخاص بالصرف الصحي فقد احتل المرتبة الثالثة بـ 1737 مشروع وهو ما يمثل نسبة 13.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة، وبملغ انجاز قدره 24.69 مليار دج، في حين احتل القطاع الفرعي الخاص بتحسين ظروف التمدرس في مناطق الظل المرتبة الرابعة بـ 1436 مشروع تنموي ممول، أي ما يعدل 11.18% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 11.49 مليار دج، أما المرتبة الخامسة فقد كانت لصالح الربط بالكهرباء بـ 1352 مشروع، أي ما يعدل 10.52% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 16.77 مليار دج، وقد حل بالمرتبة ما قبل الأخيرة النقل العمومي بـ 41 مشروع تنموي ممول، أي ما يعادل 0.31% من إجمالي عدد المشاريع المبرمجة وبملغ انجاز قدره 0.39 مليار دج، أما المرتبة الأخيرة فقد كانت من نصيب القطاع الفرعي الخاص بمكافحة زحف الرمال بـ 3 مشاريع فقط وبملغ انجاز قدره 0.058 مليار دج، وهو ما يمثل نسبة 0.02% من إجمالي عدد المشاريع التنموية الممولة المبرمجة ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024).

3.3.4 حصيلة إنجاز برنامج مناطق الظل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024) بعنوان سنة 2020.

يمكن ذكر حصيلة إنجاز برنامج مناطق الظل ضمن مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020-2024) بعنوان سنة 2020 في العناصر التالية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، فيفري 2021، صفحة 52):

- المشاريع المنجزة: 7276 مشروعا، أي ما يعادل نسبة 89.35% من الأهداف المحددة لسنة 2020؛
- المشاريع الجارية: 2914 مشروعا، منها 1268 مشروعا بنسبة انجاز تزيد عن 50%؛
- مشاريع لم تنطلق بعد: 2651 مشروعا، محل إجراءات إدارية.

لقد سمحت المشاريع المنجزة بتحقيق ما يلي:

- ربط 489 173 أسرة بشبكة التزويد بمياه الشرب؛
- ربط 548 79 أسرة بشبكة الصرف الصحي؛
- إنجاز 375 قسماً وإعادة تأهيل 298 مدرسة؛
- إنجاز 323 1 كم من الطرق وتأجير 515 حافلة مدرسية؛
- توصيل 124 33 منزلا بالطاقة الكهربائية وتوصيل 252 48 أسرة بالغاز الطبيعي.

الخاتمة:

من خلال دراسة وتحليل مختلف مكونات وأجزاء هذه الورقة البحثية توصلنا إلى النتائج التالية:

- التنمية المحلية المستدامة هي عبارة عن إستراتيجية مستمرة لتنمية المجتمع المحلي وتحسين ظروف معيشة السكان المحليين، من خلال المزج بين الموارد الذاتية للمجتمع وموارد البيئة الخارجية مع مراعاة العدالة والاستمرارية إلى جانب الاستدامة؛

- لقد حاولت الدولة الجزائرية جاهدة تحقيق التنمية المحلية المستدامة وتحسين ظروف معيشة مواطنيها، وذلك من خلال البرامج التي سطرتها خلال الفترة (2001-2014)، سواء من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي خُصص له مبلغ 525 مليار دج استحوذت فيه التنمية المحلية على مبلغ مقداره 114.2 مليار دج، أي ما نسبته 21.7% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أومن حيث برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005- 2009) الذي خُصص له مبلغاً مالياً قُدره 4202.7 مليار د.ج، استحوذت فيه التنمية المحلية على مبلغ مقداره 1908.5 مليار دج، أي ما نسبته 45.42% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، أو من حيث برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010- 2014) الذي خُصص له مبلغا مالياً قُدر بحوالي 21124 مليار د.ج، ولقد حظيت فيه التنمية المحلية والبشرية منها بمبلغ قدره 10122 مليار د.ج، أي ما يُعادل 49.59% من المبلغ الإجمالي للبرنامج؛

- ظهر مصطلح مناطق الظل في الجزائر مؤخرا بعد اجتماع الحكومة مع الولاة في 16 و17 فيفري 2020، ويعني المناطق المُهمشة والمعزولة التي تفتقر لأدني شروط وضروريات الحياة، مثل الكهرباء والغاز، المياه الشروب، الطرق، المدارس ومساحات اللعب والترفيه...الخ.

- عرفت التنمية المحلية المستدامة في مناطق الظل اهتماما كبيرا من طرف الدولة الجزائرية، وتجسد ذلك من خلال برنامج مناطق الظل الذي يدخل في إطار مخطط برنامج الإنعاش الاقتصادي (2020- 2024)، حيث سطرت انجاز 12841 مشروع تنموي يتوفر على التمويل بقيمة 188.42 مليار دج في مختلف المجالات، مثل فك العزلة والتزود بمياه الشرب، الكهرباء والغاز، الصرف الصحي، تحسين ظروف التمدرس، الصحة الجوارية...الخ، إلى جانب 19 859 مشروع تنموي بمبلغ إجمالي قدره 292 مليار لا يتوفر على التمويل حالياً.

قائمة المراجع:

1- صادق زوين. (2020). الجماعات المحلية كدعامة أساسية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة- دراسة حالة بلدية وادي العثمانية خلال الفترة 2002- 2020. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات (09)، الصفحات 146- 164.

2- عبد الحميد عبد المطلب. (2001). التمويل المحلي والتنمية المحلية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

3- محمد برابح. (2017). مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات (06)، الصفحات 54- 72.

4- محمد باطويح. (2018). التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. سلسلة جسر التنمية (141). المعهد العربي للتخطيط: الكويت، الصفحات 1-35.

5- أحمد شريفي. (2009). تجربة التنمية المحلية في الجزائر. مجلة معهد العلوم الاقتصادية(13)، الصفحات 39- 65.

6- عبد الصمد سعودي. (2016). تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر 2001-2014 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة محمد بوضياف- المسيلة.

7- عادل زقرير. (2015). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي- دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998- 2012 (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية. الجزائر: جامعة محمد خيضر- بسكرة.

8- موسى بن فردي. (01 أفريل 2020). مناطق الظل- التوجه الحكومي الجديد. تم الاسترداد من الموقع: https://www.elhiwardz.com/opinions/167144/. تاريخ الاسترداد: 10 فيفري2021.

9- عاطف قدادرة. (22 أكتوبر 2020). مناطق الظل في الجزائر تنتظر إجراءات تبون لإخراجها من التهميش، تم الاسترداد من الموقع: www.independentarabia.com. تاريخ الاسترداد: 08 فيفري 2021.

10- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (فيفري 2021). حصيلة نشاط الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية بعنوان سنة 2020. الجزائر.